أساليب الصياغة التشريعية وأثرها على وضوح القوانين

الباحثة/ آمنة جعيدي

أساليب الصياغة التشريعية وأثرها على وضوح القوانين

Legislative Drafting Methods and Their Impact on the clarity of laws

الباحثة: آمنة جعيدي
Amna Jaide

تاريخ الاستلام: 2025/09/20م **تاريخ القبول: 2026/03/04م**

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان دور أساليب الصياغة التشريعية في وضوح القواعد القانونية وتطبيقها، مؤكدة أن الصياغة الدقيقة والواضحة تعزز الأمن القانوني وتحد من الغموض، بما يضمن العدالة واستقرار المعاملات.

وتتناول الدراسة أثر غموض الصياغة التشريعية على النظام القانوني وما يسببه من تضارب أو صعوبة في التنفيذ، كما تستعرض أساليب الصياغة التشريعية من خلال بيان أنواعها وفقًا للأسلوب والوسيلة، مع مناقشة نماذج تشريعية توضيحية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في عرض أساليب الصياغة التشريعية وآراء الفقهاء، وتوصلت إلى أن اختيار أسلوب الصياغة التشريعية المناسب يسهم في وضوح القوانين وسهولة تطبيقها. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة الصياغة التشريعية عبر الموازنة بين الدقة والمرونة والوضوح، واعتماد معايير منهجية واضحة وموحدة في الصياغة التشريعية.

الكلمات المفتاحية: الصياغة التشريعية، الأمن القانوني، القواعد القانونية، السلطة التقديرية.

Abstract:

The study aims to explain the role of legislative drafting methods in the clarity of legal rules and their application, stressing that accurate and clear drafting enhances legal security and reduces ambiguity, to ensure fairness and stability of transactions

The study deals with the impact of the ambiguity of legislative drafting on the legal system and the conflict or difficulty it causes in implementation, and also reviews the methods of legislative drafting by indicating their types according to the method and means, with a discussion of illustrative legislative models

The study adopted the descriptive analytical approach in presenting the methods of legislative drafting and the opinions of Jurists, and concluded that choosing the appropriate legislative drafting method contributes to the clarity of laws and ease of application. The study recommended the need to improve the quality of legislative drafting by balancing accuracy, flexibility and clarity, and adopting clear and unified methodological standards in legislative drafting.

Keywords: legislative drafting, legal security, legal norms, discretion

المقدمة

أضحت الصياغة التشريعية في الفكر القانوني المعاصر ركيزة أساسية في تقييم جودة القوانين وفاعليتها، لما لها من أثر مباشر في تحديد المقصود من القاعدة القانونية وضبط نطاق تطبيقها. فالقوانين لا تقاس بقيمة ما تتضمنه من أحكام فحسب، بل بمدى وضوحها وقابليتها للفهم والتفسير المستقر، الأمر الذي يجعل الصياغة التشريعية مدخلًا جوهريًا لتحقيق الأمن القانوني وضمان حسن سير العدالة.

وقد أسهمت التحولات التشريعية المتسارعة، وتعدد التعديلات القانونية، في إبراز إشكالات عملية ناجمة عن ضعف الصياغة التشريعية أو تباين أساليبها. سواء من حيث البناء اللغوي، أو الانضباط المصطلحي، أو مستوى التفصيل والإجمال. وانعكست هذه الإشكالات على الواقع العملي في صورة تضارب في التفسير القضائي، أو صعوبات في التطبيق، أو اتساع غير منضبط للسلطة التقديرية، بما قد يمس بمبدأ اليقين القانوني.

وفي هذا السياق، تبرز دراسة أساليب الصياغة التشريعية بوصفها أداة تنظيمية لا تقل أهمية عن مضمون القاعدة القانونية ذاتها، إذ إن اختيار المشرّع لأسلوب الصياغة لا يُعد مسألة فنية بحتة، بل قرارًا تشريعيًا يترتب عليه أثرٌ مباشرٌ في وضوح القاعدة القانونية وفاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في بيان المعايير الفنية التي تقوم عليها صياغة القوانين، والأساليب المتبعة في الصياغة التشريعية التي تعزز الأمن القانوني، وتيسر فهم القوانين وتطبيقها بما يحقق الاستقرار ويحد من النزاعات والغموض، ويسهم في دقة القوانين وتحسين جودتها.

إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية في دراسة تأثير أساليب الصياغة التشريعية من حيث الأسلوب والوسيلة على درجة وضوح القواعد القانونية وقابليتها للتطبيق، ومدى إسهام هذه الأساليب في تحقيق الأمن القانوني.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الآتية:

1. ما مدى تأثير غموض الصياغة التشريعية على فعالية القوانين عند التطبيق؟
2. ما المعايير التي تضمن وضوح القواعد القانونية لجميع المخاطبين بها؟
3. كيف تؤثر أساليب الصياغة التشريعية في تعزيز أو إضعاف وضوح القوانين؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. إبراز أهمية الصياغة التشريعية في تحقيق الاستقرار القانوني.
2. تحديد المعايير الفنية التي تضمن وضوح القوانين وتحسن صياغتها.
3. تقييم أثر الصياغة على الأداء القضائي وفعالية التطبيق.
4. دراسة أساليب الصياغة التشريعية المختلفة وأثرها على وضوح القواعد القانونية.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف أساليب الصياغة التشريعية وتحليل أثرها على وضوح القوانين، مع استعراض مفاهيمها الأساسية وتحديد مبدأ وضوح القوانين والمعايير المساعدة على تحقيقه.

خطة الدراسة

قُسمت الدراسة إلى مبحثين: الأول بعنوان: (الطبيعة القانونية للصياغة التشريعية)، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول تطرق إلى ماهية الصياغة التشريعية، وتناول الثاني تأثير الصياغة التشريعية على وضوح القوانين. أما المبحث الثاني بعنوان: (أنواع أساليب الصياغة التشريعية)، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول تحت عنوان أساليب الصياغة التشريعية من حيث الأسلوب، فيما تناول الثاني أساليب الصياغة التشريعية من حيث الوسيلة.

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للصياغة التشريعية

تسهم الصياغة التشريعية في تكوين القوانين، إذ تؤثر دقة الصياغة ووضوحها مباشرة على فهم القاعدة القانونية وتطبيقها العملي. ويتناول هذا المبحث: ماهية الصياغة التشريعية (المطلب الأول)، وتأثيرها على وضوح القوانين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ماهية الصياغة التشريعية

تعد الصياغة التشريعية أساسًا في تحقيق جودة القوانين، وينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع: الأول تعريف الصياغة التشريعية، والثاني أهميتها، والثالث إلزامية القواعد القانونية.

الفرع الأول: تعريف الصياغة التشريعية

تُشتق الصياغة التشريعية لغويًا من الجذر "صاغ"، الذي يدل على التشكيل والبناء المنتظم، وهي لا تقتصر على مجرد اختيار الألفاظ، بل تمثل عملية متكاملة لبناء القاعدة القانونية وتنظيم عباراتها بما يضمن انسجام المعنى ودقته[1].

واصطلاحًا، تُعرّف الصياغة التشريعية بأنها إعداد القواعد القانونية بوضوح ودقة لضمان فهمها وتطبيقها بسهولة[2]، ويُقاس نجاحها بمدى تحقيق الفهم السليم للقاعدة القانونية، إذ يؤدي أي نقص في الوضوح إلى اختلاف التفسير، الأمر الذي يبرز دور الصياغة التشريعية الحيوي في ضمان فاعلية القاعدة القانونية وتحقيق الأمن القانوني.

1 عليوة مصطفى فتح الباب، "الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات"، دار الكتاب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2012، ص9

2 أمينة غيلاس،"الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني"، "مجلة الحقوق والحريات"، الجزائر، 2، 2022، ص796.

كما تحوّل الصياغة التشريعية المبادئ القانونية إلى قواعد عملية قابلة للتطبيق، وفق أسلوب منضبط يحقق مقاصد المشرّع[3]، وتعمل كحلقة وصل بين الإرادة التشريعية والتطبيق العملي، ويؤدي أي خلل في هذا التحويل إلى إضعاف تحقيق تلك المقاصد وتعقيد عملية الإنفاذ، مما يجعل الدقة في الصياغة معيارًا أساسيًا لاستقرار القواعد القانونية[4].

وتشكّل الصياغة التشريعية مجموعةً من الأساليب الواجب اتباعها عند إعداد مشروعات القوانين، بما يضمن توافقها مع الدستور والقوانين النافذة[5]، وهو ما يبرز طبيعتها الخاضعة لضوابط دستورية وقانونية، إذ يؤدي إغفال هذه الضوابط إلى إضعاف القاعدة القانونية، وتهديد استقرارها، وإمكانية الطعن بعدم دستوريتها.

وتُعد الصياغة التشريعية علمًا وفنًا وحرفة[6]؛ فهي علم لارتكازها على أسس موضوعية وشكلية تضمن توافق القواعد القانونية مع الدستور والمبادئ العامة، وهي فن يتطلب مهارة في انتقاء ألفاظ دقيقة وبسيطة تحقق وضوح القواعد القانونية وتحد من التأويل[7]، إلى جانب إلمام الصائغ بالأصول اللغوية والدلالية[8]. ويتجلى هذا البعد الفني أيضًا في صياغة القوانين بما يعكس الواقع الطبيعي والتاريخي والاجتماعي للمجتمع[9]، وهذا ما يدل على أن إغفال الظروف الواقعية يؤدي إلى سن قواعد قانونية غير ملائمة.

وتظهر خبرة الصياغة في وضوح التعبير واختيار الأسلوب المناسب[10]، بينما يؤدي ضعف الخبرة إلى تقويض استقرار المراكز القانونية وإعاقة تحقيق مقاصد المشرّع.

ومن جانب آخر، تعد الصياغة التشريعية أداة أساسية في وضع القواعد القانونية وتطبيقها[11]، وعنصرًا جوهريًا في تكوينها[12]، حيث يمثل المضمون جوهر القاعدة، والشكل إطارها التنظيمي[13]. وينعكس ذلك على تنظيم أوضاع الأفراد وتحديد حقوقهم والتزاماتهم بما يحقق المصلحة العامة.

كما تمثل عملية إبداعية يعبّر من خلالها الصائغ عن الواقع العملي بمشكلاته وقضاياه، لتأتي القواعد القانونية محددة لمعالم هذا الواقع[14]، وقد عرّفها الفقيه ديكرسون بأنها مجموعة القواعد الوقائية تصاغ لتوقع المشكلات ووضع الحلول لتفادي المنازعات[15].

وتُجسد الصياغة التشريعية السياسة العامة للدولة من خلال تحويلها إلى قواعد قانونية تحقق أهدافها، بما يسهم في تسهيل تطبيقها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[16].

3 بدر القاسمي، "رداءة الصياغة التشريعية وسبل تجاوزها"، "مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية"، المغرب،31، 2024، ص309.
4 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص29.
5 نصر الله محمد الشاعر، "الأصول اللغوية في صياغة النصوص التشريعية: التشريعات الفلسطينية مثالًا"، "رسالة دكتوراة منشورة"، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2013، ص16.
6 عبد العالي عبد العالي حور، "قواعد الصياغة التشريعية: قراءة في بعض مقتضيات ظهير 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية"،" كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش، 2022، ص179.
7 بن حفاف إسماعيل، "الصياغة التشريعية ودورها في خدمة التشريع"، "جامعة الجلفة"، 2013، ص110.
8 محمود علاوي الحمادة، "أصول وضوابط الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية: دراسة مقارنة"، "رسالة ماجستير منشورة، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2022، ص25.
9 طارق سعيد،" الصكوك التشريعية وقواعد صياغتها"، "مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية"، دمشق، 3، 2022، ص68.
10 يخلف توري، "مقومات ومعايير جودة الصياغة التشريعية"، "كلية الحقوق والعلوم السياسية"، الجزائر، 1، 2023، ص178.
11 عبد القادر الشيخلي، "الصياغة القانونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص25.
12 راضية أمقران، "الصياغة التشريعية وتحقيق الأمن القانوني"، "مجلة دفاتر البحوث العلمية"، الجزائر، 1، 2023، ص856.
13 ابراهيم أيت وركان، محمد المودن، مرجع سابق، ص153.
14 محمد الغالي، "في العلاقة بين علم المصطلحات القانونية وفن الصياغة التشريعية"، " كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش، 1، 2017، ص215.
15 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص26.
16 ليث كمال يعقوب نصراوين، "متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية"، الكويت، 5، 2017، ص391.

ويلاحظ من خلال هذه التعريفات أن بعضها يركز على البعد اللغوي للصياغة التشريعية، في حين يبرز البعض الآخر طابعها الوظيفي، وهو ما يعكس اختلاف زاوية النظر إلى دور الصياغة بين كونها أداة فنية أو آلية لضمان الأمن القانوني.

الفرع الثاني: أهمية الصياغة التشريعية

تعزز الصياغة التشريعية الواضحة ثقة الأفراد بالقانون وتسهم في استقرار المجتمع[17]، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على فاعلية النظام القانوني والسياسات العامة للدولة. وبناءً عليه، تُعدّ جودة الصياغة التشريعية مؤشرًا أساسيًا على متانة النظام القانوني واستقراره.

وتحرص الدول على صياغة قوانينها بدقة لتجنب العيوب والتعديلات المتكررة التي قد تضعف القواعد القانونية[18]. وتعد الصياغة السليمة ركنًا أساسيًا من أركان الإدارة الرشيدة، لما تؤديه من دور في تنظيم المعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[19]، وترسيخ العدالة من خلال قواعد واضحة قابلة للتطبيق وتكفل حماية الحقوق والحريات[20]. إذ يؤدي ضعف القواعد القانونية أو غموضها إلى إضعاف تطبيق السياسات العامة وتعطيل العدالة.

وتُعرف الصياغة التشريعية بـ "الفن التشريعي" لما تطلبه من مهارات تجمع بين الدقة والمرونة، بما يحقق أهداف المشرّع دون تعقيد أو غموض[21]. ويكمن التفوق في الصياغة التشريعية في قدرتها على توحيد القواعد القانونية ضمن إطار واضح يسهل الرجوع إليها[22]، وتحويل التعقيدات الواقعية إلى قواعد متماسكة توازن بين الدقة القانونية ومرونة التطبيق[23].

ويعتمد نجاح القانون على قدرة الصائغ في اختيار الأسلوب الملائم لطبيعة القاعدة القانونية[24]، وتبرز أهمية هذه القدرة في فهم إرادة المشرع والتعبير عنها بوضوح، بما يحوّل الحكم القانوني إلى قاعدة قابلة للتطبيق.

وتهدف الصياغة التشريعية إلى ضمان التطبيق الصحيح للقوانين من خلال وضوحها وسهولة فهمها من قبل المخاطبين بها[25].

ويستفاد من ذلك، أن أهمية الصياغة التشريعية لا تتوقف على الجانب اللغوي أو الشكلي، بل تمتد إلى كونها أداة حاكمة لمدى نجاح السياسات العامة في الواقع العملي، إذ أن أي قصور في الصياغة التشريعية قد يحول القاعدة القانونية من وسيلة تنظيم إلى مصدر للنزاع وعدم الاستقرار.

17 راضية أمقران، مرجع سابق، ص855.
18 محمد محروك، "إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي"، "كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش،1، 2017، ص 281.
19 خالد جمال أحمد حسن، "ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها"، "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية"، الكويت،5، 2017، ص19.
20 شيشون عبلة، خلفة نادية، "الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر"، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، الجزائر، 1، 2022، ص507.
21 ابراهيم أيت وركان، محمد المودن، مرجع سابق، ص155.
22 عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق، ص180.
23 طارق سعيد، مرجع سابق، ص68.
24 أية عباس بلغيت،"صياغة النصوص القانونية: ماذا بعد؟"،"كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش، 2022، ص76.
25 ليث كمال يعقوب نصراوين، مرجع سابق، ص390.

الفرع الثالث: إلزامية القواعد القانونية

تنقسم القواعد القانونية إلى نوعين رئيسيين: القواعد الآمرة والقواعد المكملة، وذلك بحسب طبيعة تنظيمها والأهداف التي يقصدها المشرّع لحماية الحقوق. ويبحث هذا المطلب في فرعين: الأول للقواعد الآمرة، والثاني للقواعد المكملة.

أولاً: القواعد القانونية الآمرة

القواعد التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها لارتباطها بالنظام العام والآداب العامة، ويُعد أي اتفاق مخالف لها باطلًا، وهي تُلزم المخاطبين بها احترام أحكامها، وتوظّف في الصياغة التشريعية من خلال تحديد الحقوق والواجبات، أو فرض شروط معينة، أو حظر أنشطة محددة، ويُستدل عليها بألفاظ الإلزام مثل: "يجب"، "لا يجوز"، "لا يمكن"[26]، وتُصاغ بطريقة تعكس الإلزام الواقع على المخاطب، سواء بوجوب القيام بعمل معين أو بالامتناع عنه[27].

ويعكس اللجوء إلى القواعد الآمرة دورًا محوريًا في ترسيخ وضوح القاعدة القانونية، لما تتسم به من طابع إلزامي يحدّ من نطاق الاجتهاد والتأويل. غير أن الإفراط في اعتماد هذا النوع من القواعد، دون مراعاة طبيعة العلاقات القانونية محل التنظيم، قد يؤدي إلى جمود تشريعي يقيد العدالة التطبيقية، وهو ما يفرض على المشرع تحقيق توازن دقيق بين الإلزام والمرونة.

وتُطبق هذه القواعد تطبيقًا مطلقًا، فلا يجوز تعديلها أو مخالفتها[28]، كما هو الحال في قواعد حظر القتل أو السرقة، ويُستدل على طابعها الآمر من صياغتها الناهية، أو من ارتباطها بالمصالح الأساسية للمجتمع، مثل الأمن العام، والوظيفة العامة، والحريات، وبعض القواعد المالية[29]. وتستمد القواعد الآمرة إلزاميتها من دورها في صون أمن المجتمع واستقراره[30].

ثانيًا: القواعد القانونية المكملة

القواعد التي يجوز الاتفاق على مخالفتها لعدم ارتباطها بالنظام العام أو الآداب العامة، إذ وُضعت لتفسير إرادة الأطراف وتكملتها، ويُعبر عنها بألفاظ مثل: "يجوز"، "يمكن"، أو "ما لم يتفق على خلاف ذلك"[31]. وتكمن أهميتها في تعزيز مرونة التطبيق القانوني، وضبط العلاقة بين الأطراف، مع تقليل الالتباس وتفادي النزاعات.

وتُستخدم هذه القواعد لملء فراغات التفاصيل التعاقدية عند غياب الاتفاق بين الأطراف، مع تقديم ما اتفق عليه على تطبيقها[32]. بما يضمن توافق هذه القواعد مع إرادة المتعاقدين والمبادئ القانونية العامة.

---

26 راضية أمقران، مرجع سابق، ص858.
27 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص59.
28 أنور سلطان،" المبادئ القانونية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005، ص51.
29 مرجع سابق، ص52، 58، 59.
30 عبد الرزاق السنهوري باشا، أحمد حشمت أبو ستيت، "أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون"، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950، ص180.
31 راضية أمقران، مرجع سابق، ص 858.
32 أنور سلطان، مرجع سابق، ص51، 52.

كما تشمل القواعد المكملة أو المفسرة القواعد المرتبطة بمصالح الأفراد، مثل تحديد كيفية دفع الثمن في العقود[33]. وتبقى هذه القواعد ملزمة في الأصل، إلا أن المشرّع يسمح للأطراف باستبعادها باتفاق صريح[34].

وقد أكدت المحكمة العليا الفلسطينية أن عقود التأمين قد تتضمن شروطًا مجحفة للطرف الضعيف، مما يستدعي تدخل المشرع لضمان أن تعكس الصياغة الإرادة الحقيقية للمتعاقدين[35]. ويستفاد من ذلك أن دقة الصياغة القانونية تسهم في حماية الطرف الأضعف، وتمنع استغلال الغموض لصالح الطرف الأقوى بما يحقق العدالة والتوازن وتحقيق الأمن القانوني.

ويلاحظ أن القواعد القانونية المكملة، رغم المرونة التي توفرها للأطراف، قد تصبح مصدرًا للغموض أو التحايل إذا كانت صياغتها ضعيفة، ما يبرز أهمية ضبطها بعبارات دقيقة للحفاظ على التوازن التعاقدي ومنع إساءة استعمالها.

المطلب الثاني: تأثير الصياغة التشريعية على وضوح القوانين

تُشكل الصياغة التشريعية الواضحة مرتكزًا أساسيًا لحسن تطبيق القوانين، وينقسم هذا المطلب إلى فرعين: الأول: مبدأ وضوح القوانين وأهميته، والثاني: المعايير الفنية لضمان وضوح القوانين.

الفرع الأول: تعريف مبدأ وضوح القوانين وأهميته

يُقصد بمبدأ وضوح القوانين اعتماد الدقة في اختيار الألفاظ والمعاني عند الصياغة التشريعية، بما يمنع الغموض أو تعدد التفسير، ويحول دون منح القاضي سلطة واسعة قد تؤدي إلى التعسف في التطبيق[36]. ويقوم هذا المبدأ على صياغة دقيقة تسهّل فهم القواعد القانونية وتطبيقها دون تأويل، ما يضمن حلول قانونية واضحة للوقائع المعروضة[37].

ويلاحظ أن هذا المبدأ لا يقيد دور القاضي أو يلغي سلطته التقديرية، بل يضبطها ضمن إطار قانوني واضح يضمن وحدة التفسير واستقرار الأحكام مع مراعاة متطلبات العدالة الواقعية.

ويسهم مبدأ وضوح القوانين في تحديد اختصاصات ومهام الجهات التنفيذية على نحو دقيق[38]، كما يمكّن المخاطبين بالقواعد القانونية من توقّع آثارها القانونية بصورة واضحة[39]. ويمتد ذلك ليشمل تحديد الالتزامات الناشئة عن القوانين، بما يحدّ من التناقض أو التداخل بين القواعد القانونية.

33 نصر الله محمد الشاعر، مرجع سابق، ص30، 31.
34 أنور سلطان، مرجع سابق، ص53.
35 حكم محكمة النقض الفلسطينية رقم (43\ 2024)، المنشور على موقع (مقام) الإلكتروني، تاريخ الزيارة 26\3\2025
36 عبد الحي يحي، والأزهر لعبيدي، "وضوح القاعدة القانونية كمبدأ من مبادئ الأمن القانوني"، "المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية"، الجزائر،3، 2022، ص457.
37 علي مجيد العكيلي، "مبدأ الوضوح في النصوص القانونية ودوره في تحقيق الأمن القانوني"، "مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية"، العراق، 48، 2024، ص285.
38 علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، "مبدأ وضوح النصوص القانونية في ضوء أحكام القضاء الدستوري دراسة مقارنة"، "مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"، القاهرة، 84، 2023، ص151.
39 مرجع سابق، ص150.

وتعزز الصياغة التشريعية الواضحة الشفافية وسيادة القانون، إذ تمكّن الأفراد من فهم القواعد القانونية ومحاسبة صانعي القرار[40]. كما تضمن توافق الصياغة مع قدرات المخاطبين[41]، بما يعكس إرادة المشرّع ويكفل تحقيق أهداف القاعدة القانونية عمليًا، من حيث حماية الحقوق وتحديد الواجبات[42].

كما يسهم وضوح الألفاظ في سهولة تعديل القواعد القانونية عند تغير الظروف دون الإخلال بجوهرها، الأمر الذي يجعل الوضوح سمةً أساسية من سمات الصياغة التشريعية السليمة[43].

وقد أكّدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن وضوح القوانين يعد أساس لسيادة القانون، مشددة على ضرورة توافق صياغة القواعد القانونية مع المنظومة القانونية الأخرى[44].

فالوضوح يضمن استقرار الحقوق[45]، وتوحيد التفسير القضائي، في حين يؤدي الغموض إلى تعدد الاجتهادات وتباين الأحكام[46]، مما يضعف فعالية القوانين[47]، ويهدد الحقوق والحريات[48].

كما يحد وضوح القواعد القانونية من التعديلات المفاجئة، ويمنع نشوء جرائم لم يقصدها المشرّع أو تجاوز القاضي لحدود سلطته التقديرية، ويتعارض القانون غير الواضح مع الدستور لمخالفته مبدأ الأمن القانوني وإخلاله باستقرار المعاملات[49]. إذ يفضي غموض القواعد القانونية إلى انتهاك الحقوق الأساسية[50]، وتعسف القاضي في التطبيق[51]، وإعاقة فهم مقاصد المشرّع[52].

وأكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر أن" ...الوضوح يضمن للأفراد الاستقرار القانوني ويعزز مبدأ المساواة أمام القانون..."[53]. ويستفاد من ذلك أن وضوح القواعد القانونية وتقييم أثرها في التطبيق يعد خطوة أساسية لحماية الحقوق.

ويتحقق الأمن القانوني من خلال الصياغة التشريعية الواضحة التي تكفل استقرار المراكز القانونية وثقة الأفراد بالقانون، وتمنع المفاجآت التي تمس الحقوق المكتسبة، وهو ما يشكل عنصرًا جوهريًا من عناصر اليقين القانوني[54].

40 شيشون عبلة، خلفة نادية، مرجع سابق، ص503.
41 أمينة غيلاس، مرجع سابق، ص803.
42 سعيد أحمد بيومي، "لغة القانون في ضوء علم لغة النص دراسة في التماسك النصي"، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2010، ص470.
43 علي أحمد حسن اللهيبي، "قواعد صياغة النص التشريعي"، "مجلة العلوم القانونية"، جامعة بغداد،1، 2019، ص51.
44 علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، مرجع سابق، ص153.
45 سلطان ناصر السويدي، محمد ياسين، "دور هيئة التشريع في مجال الصياغة التشريعية"، "هيئة التشريع والرأي القانونية"، البحرين،4، 2015، ص311
46 مجلس النواب العراقي، "دليل الصياغة التشريعية"، بغداد، 2014، ص42.
47 علي مجيد العكيلي، مرجع سابق، ص287.
48 ابراهيم أيت وركان، محمد المودن، مرجع سابق، ص160.
49 مروان محمد محروس المدرس، "رقابة القضاء الدستوري على الصياغة التشريعية"، "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية"، الكويت، 5،2017، ص495+510.
50 طالب حسن موسى، "الصياغة التشريعية"، "المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية"، الأردن، 21، 2019، ص6.
51 مروان محمد محروس المدرس، مرجع سابق، ص525.
52 مرجع سابق، ص146.
53 القضية الدستورية الصادرة عن المحكمة الدستورية المصرية رقم (58) لسنة 18، الصادرة بتاريخ 5 يوليو 1997م، المنشورة في الجريدة الرسمية العدد 29 بتاريخ 19 يوليو 1997م.
54 مازن ليلو راضي، "اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون"، "مجلة العلوم القانونية"، جماعة بغداد،1، 2019، ص8.

ويرى جانب من الفقه أن مبدأ الصياغة التشريعية الجيدة يوازي مبدأ وضوح القوانين، إذ يقوم كلاهما على صياغة القواعد القانونية بعبارات واضحة تحمي الحقوق والحريات، وتتجنب الغموض، بما يعزز الاستقرار وثبات المراكز القانونية[55]. ويتحقق وضوح القوانين من خلال اعتماد أسلوب صياغة تشريعية مناسب يحوّل أهداف المشرّع إلى قواعد مترابطة ومنسجمة، بما يسهّل استنباط الأحكام القانونية المراد تحقيقها[56].

ويظهر الاتجاه الفقهي أن وضوح القوانين لا يعد غاية مستقلة بذاته، بل هو نتيجة مباشرة لجودة الصياغة التشريعية وحسن اختيار أساليبها.

الفرع الثاني: المعايير الفنية لضمان وضوح القوانين

تتحقق دقة ووضوح القوانين من خلال اعتماد معايير فنية تضبط الألفاظ والمصطلحات[57]، بما يضمن استخدام كلمات مباشرة وسهلة تمكن المخاطبين بالقواعد القانونية من فهم المقصود دون لبس.[58] ويسهم وضوح القواعد القانونية في تعزيز هيبة القانون[59].

ويقتضي تحقيق هذا الوضوح تجنّب استخدام المترادفات، والاعتماد على مصطلحات حديثة ومحددة مع بيان معناها عند أول استعمال، واللجوء إلى الألفاظ الأجنبية فقط عند عدم توفر مقابل دقيق لها في اللغة العربية[60]. إذ قد تُقلّل المصطلحات الفنية المتخصصة من وضوح القوانين لصعوبة فهمها من قبل غير المختصين[61].

كما يتطلب وضوح القواعد القانونية اعتماد الدلالات الشائعة بين الأفراد، وتفضيل الأسلوب الإيجابي والموجز والبسيط[62]، إلى جانب صياغة القواعد بصورة منظمة ومترابطة[63]، مع اختيار ألفاظ دقيقة وتجنب الأخطاء اللغوية[64].

ومن أهم معايير وضوح القواعد القانونية وتجنب غموضها: استنباط معنى الكلمة من سياقها التشريعي، وتجنّب المصطلحات الغامضة أو متعددة التفسير، وتوافق قصد المشرّع مع المعنى الشائع للمصطلح، وعدم استعمال الكلمة الواحدة للدلالة على معنيين مختلفين، إلى جانب توخي الدقة عند استخدام الحذف وضبط العبارات العامة مثل: "في غير ذلك من الأحوال"[65]، كما أن البساطة في الصياغة لا تكفي وحدها لتحقيق الوضوح، إذ قد يؤدي الإيجاز المفرط إلى غموض المعنى[66]، في حين يتحقق الوضوح من خلال صياغة القواعد القانونية بألفاظ تحمل معنى واحدًا دون لبس[67].

55 أمينة غيلاس، مرجع سابق، ص805.
56 بدر القاسمي، مرجع سابق، ص318.
57 طالب حسن موسى، مرجع سابق، ص7.
58 مولاي بلقاسم، "الصياغة القانونية ودورها في تحقيق فكرة الأمن القانوني"، "مجلة القانون والعلوم السياسية"، الجزائر،1،2022، ص12.
59 عيد أحمد الحسبان، الصياغة التشريعية للقانون المؤقت لانتخاب مجلس النواب: دراسة تحليلية نقدية"، "مجلة الشريعة والقانون"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 50، 2012، ص377.
60 غازي فيصل مهدي، "دليل الصياغة التشريعية"، "مجلة الحقوق"، العراق، ١٨، ٢٠١٢، ص٧.
61 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص117.
62 عيد أحمد الحسبان، مرجع سابق، ص376.
63 عبد الحي يحي، والأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص462.
64 نصر الله محمد الشاعر، مرجع سابق، ص25.
65 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص91.
66 مرجع سابق، ص92.
67 كمال سليماني، نوال ايراين، "علاقة القضاء الدستوري بهيئات الصياغة التشريعية ودوره في تحقيق جودة القانون"، "مجلة السياسية العالمية"، الجزائر، 1، 2024، ص901، 902.

ويتمثل الوضوح في الصياغة التشريعية في اعتماد البساطة عبر أسلوب مباشر خالٍ من الطابع الشخصي أو التأثيرات الأدبية[68]، مع استخدام تعابير قانونية دقيقة تعكس إرادة المشرع بوضوح، بما يقلل من اللبس والتأويل[69]. وينبغي أن تكون اللغة القانونية واضحة ومباشرة، خالية من المحسنات اللغوية، إذ يؤدي التعقيد إلى صعوبة فهم القاعدة القانونية وإطالتها دون مبرر[70].

وتنقسم متطلبات وضوح القواعد القانونية إلى نوعين: وضوح بالمعنى المقروء، يتمثل في البساطة والمباشرة، ووضوح بالمعنى الملموس، يهدف إلى تقليص نطاق السلطة التقديرية للقاضي[71]. ويتطلب تحقيق الوضوح موازنة دقيقة بين البساطة والتفصيل، مما قد يؤدي الإفراط في أي منهما إلى الغموض أو تعدد التفسيرات.

ويُعد وضوح القوانين مفهومًا نسبيًا يختلف باختلاف الفئات المخاطبة بها، ويتأثر بعوامل تنظيمية وإجرائية، مثل ضعف التنسيق أو التسرع في إصدار القوانين[72]. وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر (قضية رقم 20 لسنة 15) أن وضوح القوانين يُقاس بمعيار الشخص العادي، وأنه يتعين صياغة القواعد الجزائية بدقة تمنع التباين في التفسير، بحيث تكون الأفعال المجرمة محددة بوضوح ولا تقبل التأويل[73].

غير أن هذه النسبية لا تعني التساهل في الصياغة أو تبرير الغموض، بل تفرض على المشرع اعتماد معيار الشخص العادي أساسًا للتقدير، بما يحقق الحد الأدنى من الفهم المشترك ويمنع التفسير التعسفي أو المفاجئ للقواعد القانونية.

ويعد وضوح القوانين ركنًا أساسيًا لبناء الدولة القانونية، إذ يحقق الأمن القانوني، ويحمي الحقوق، ويعزز العدالة والمساواة[74]. وبما أن القانون أداة رئيسية لدعم التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإنّ تحسين صياغته بأساليب دقيقة يعد ضرورة لضمان تحقيق هذا التطور[75].

وينبغي أن يعكس أسلوب الصياغة التشريعية مضمون القاعدة القانونية بوضوح، إذ تختلف الأساليب باختلاف أهداف المشرع[76]، وطبيعة الأحكام المراد تنظيمها[77]، ومدى تأثيرها في المبادئ والقيم القانونية[78]، فضلاً عن الوسائل المعتمدة للكشف عن هذه القيم، فاعتماد أسلوب غير دقيق قد يؤدي إلى عيوب في التفسير والتطبيق، مما يستدعي تدخل المشرع لتصحيحها، وتبرز أهمية ذلك في مرحلة الصياغة التشريعية، التي تُعد من أهم مراحل إعداد القانون[79]، إذ تعمل أساليب الصياغة بوصفها أدوات مساعدة للصائغ في الوصول إلى صياغة تشريعية متميزة[80].

ويتضح مما تقدم أن الصياغة التشريعية تمثل العامل الحاسم في تحقيق وضوح القوانين، إذ لا يكفي أن تكون القاعدة القانونية عادلة من حيث المضمون، ما لم تُصغ بأسلوب يضمن استقرار تفسيرها وحسن تطبيقها.

68 يوسف الريفي، مرجع سابق، ص210.
69 وزارة العدل - ديوان الفتوى والتشريع، معهد الحقوق - جامعة بير زيت، دليل الصياغة التشريعية، فلسطين، 2000، ص83.
70 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص90.
71 جديدي ضياء الدين رمضان، "ضوابط جودة الصياغة التشريعية"، "مجلة الحقوق والحريات"، الجزائر،2، 2022، ص135.
72 جديدي ضياء الدين رمضان، مرجع سابق، ص142.
73 نوفل علي عبدالله الصفو، "أساليب الصياغة القانونية للنصوص الجنائية"،" مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية"، العراق،2، 2013، ص63.
74 أمينة غيلاس، مرجع سابق، ص792.
75 يوسف الريفي، مرجع سابق، ص202.
76 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص 57،58.
77 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص43.
78 عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق، ص180.
79 مرجع سابق، ص181.
80 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص17.

المبحث الثاني: أنواع أساليب الصياغة التشريعية

جاء تقسيم أساليب الصياغة التشريعية ليعكس الوظيفة التي يؤديها كل أسلوب داخل القاعدة القانونية ومدى إسهامه في تحقيق الوضوح، مع ربط كل أسلوب بصورته العملية في القوانين وما يترتب عليه من آثار في التفسير. وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث أساليب الصياغة التشريعية من حيث الأسلوب (المطلب الأول)، ومن حيث الوسيلة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أساليب الصياغة التشريعية من حيث الأسلوب

تتنوع أساليب الصياغة التشريعية من حيث الأسلوب المستخدم في صياغة القاعدة القانونية، وذلك وفقًا لهدف المشرع في تحديد أو إطلاق الإرادة المتعلقة بمضمون تلك القاعدة، ويتضح ذلك في منح القاضي سلطة تقديرية أو حصرها. وينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة أفرع، الفرع الأول: الصياغة الجامدة، الفرع الثاني: الصياغة المرنة، الفرع الثالث: الجمع بين الصياغة الجامدة والمرنة.

الفرع الأول: الصياغة الجامدة

تعني الصياغة الجامدة التعبير عن القواعد القانونية بألفاظ محددة وثابتة لا تحتمل التفسير، بحيث تُطبَّق مباشرة عند تحقق شروطها، دون منح القاضي أي سلطة تقديرية أو مراعاة للظروف الفردية[81].

وتعتمد هذه الصياغة على وقائع أو افتراضات قانونية تفرض حكمًا ثابتًا لا يتأثر بالظروف المحيطة، مما يمنحها الصرامة والالتزام بقوالب محددة[82]. وتحدد فيها القاعدة القانونية الحكم والحل بدقة، دون إتاحة مجال للتأويل أو الاجتهاد[83].

ويُستخدم أسلوب الصياغة الجامدة عندما تُقدَّم مصلحة معينة على غيرها، كما في اشتراط تقديم شكوى من المجني عليه لرفع الدعوى، حيث يقدم الضرر الخاص على الضرر العام، وغالبًا ما تتسم القواعد الجزائية بالجمود، حمايةً للأفراد وحرياتهم، وضمانًا لحق الدولة في العقاب[84].

وتنسجم الصياغة الجامدة في المجال الجزائي مع مبدأ الشرعية الجنائية، إذ يختص المشرّع وحده بتجريم الأفعال وتحديد العقوبات، فلا يجوز للقاضي تفسير القواعد الناقصة أو ابتكار جرائم جديدة، مما يقتضي صياغة واضحة ودقيقة تحول دون التأويل[85].

وفي الصياغة الجامدة، تحدد القاعدة القانونية جميع عناصرها بوضوح، من حيث المخاطب والواقعة والحكم، ليظل تطبيقها ثابتًا بغض النظر عن اختلاف الأشخاص أو الظروف الزمانية والمكانية[86].

ويلتزم القاضي، على سبيل المثال، برفض الدعوى عند انقضاء مواعيد الطعن دون أي تقدير، كما تُحدد بعض قواعد القانون الإداري، مثل الدرجات والعلاوات، بأرقام ثابتة لا يجوز تعديلها وفقًا للظروف الفردية[87].

81 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص25.
82 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص62.
83 يوسف الريفي، مرجع سابق، ص207.
84 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، "أصول الصياغة التشريعية للقاعدة الإجرائية الجزائية"، "مجلة العلوم القانونية"، بغداد، 34، 2019، ص187.
85 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص37.
86 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص64.
87 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص26.

وتتجلى الحكمة من اعتماد الصياغة الجامدة في القواعد الإجرائية، كمدد التقادم ومواعيد الطعن، لما لها من ارتباط مباشر بحقوق الأفراد ومصالح الدولة، إذ تعكس إرادة المشرع في اعتماد حلول ثابتة وحاسمة[88]، ويُعد خروج القاضي عليها خرقًا لأحكام القانون[89].

وتتسم الصياغة الجامدة باستخدام ألفاظ آمرة مثل "يجب" و"لا يجوز"، وهو ما يجعل القواعد ملزمة ودقيقة، ولا يترك مجالًا للاجتهاد أو الاتفاق على مخالفتها[90].

وتحقق الصياغة الجامدة قدراً من العدالة والاستقرار من خلال تمكين المخاطبين من توقع الأحكام[91] وفهم التزاماتهم[92]، وتجنب تضارب الأحكام[93]، وضمان المساواة بين الأفراد[94]. كما يسهم تحديد الحكم بدقة في توحيد الأحكام القضائية وتسهيل حسم المنازعات[95].

وتطبق هذه الصياغة دون اعتبار للظروف الشخصية أو الزمانية والمكانية، الأمر الذي يسهل عمل القضاة، ويضمن سلامة الأحكام ودقة تحديد المراكز القانونية، ويساعد المخاطبين على تنظيم أوضاعهم القانونية بوضوح[96].

غير أن الصياغة الجامدة يؤخذ عليها أنها تحد من السلطة التقديرية للقاضي، من خلال التحديد المسبق للواقعة والحكم، مما يقلل من مرونة القاعدة القانونية[97]، ويجعلها أقل قدرة على مواكبة تغيرات الحياة والظروف المستجدة[98].

كما أنها لا تراعي الخصوصية الفردية أو الظروف المحيطة بكل حالة، الأمر الذي قد يبعد القانون عن تحقيق قيمه الأساسية[99]، وقد يؤدي التطبيق الصارم إلى التعارض مع العدالة[100]، فضلًا عن ذلك، قد تتجاهل هذه الصياغة الفروقات الثقافية والفكرية بين الأفراد، كما في تحديد سن الرشد[101].

ويستفاد أن الصياغة الجامدة، رغم ما توفره من يقين قانوني واستقرار المراكز القانونية، لا تصلح لجميع القواعد، إذ قد يؤدي تعميمها إلى تعطيل العدالة الواقعية وتجاهل الخصوصيات الفردية، ما يستلزم حصر استخدامها في المجالات التي تتطلب الحسم والضبط التشريعي.

الفرع الثاني: الصياغة المرنة

تعكس الصياغة المرنة رغبة المشرع في منح القاضي سلطة تقديرية واسعة لاختيار الحل الأنسب وفق ظروف وملابسات كل قضية دون التقيد بقيود جامدة[102]. وتتميز القواعد القانونية المرنة بقدرتها على مواكبة الحالات المستجدة وصلاحيتها للتطبيق في مختلف الأوقات والأماكن لطبيعتها العملية[103].

88 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص39.
89 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص26.
90 ابراهيم أيت وركان، محمد المودن، مرجع سابق، ص157.
91 سونيا العش ملاك، "الصياغة التشريعية في القانون القطري: قراءة في ضوابط صياغة النصوص القانونية"، "مجلة الدراسات القانونية والأمنية"، جامعة قطر، 1، 2021، ص196.
92 ابراهيم أيت وركان، محمد المودن، مرجع سابق، ص158.
93 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص66.
94 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص35.
95 عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق، ص181.
96 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص124،123.
97 أنور سلطان، مرجع سابق، ص95.
98 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص64.
99 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص67.
100 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص36.
101 راضية أمقران، مرجع سابق، ص857.
102 أنور سلطان، مرجع سابق، ص96.
103 نصر الله محمد الشاعر، مرجع سابق، ص37.

وتقوم الصياغة المرنة على وضع قاعدة عامة مع ترك تحديد التفاصيل للجهة المنفذة[104]. غير أنّ الإفراط في هذه المرونة قد يؤدي إلى تباين التطبيق، ما يستوجب تحقيق توازن بين المرونة واليقين القانوني، ضمانًا لاستقرار الحقوق والمراكز القانونية.

ومن أمثلة الصياغة المرنة النص على عبارة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون"، إذ يتيح هذا الأسلوب تفويض السلطة التنفيذية في تحديد الجرائم والعقوبات، بخلاف عبارة "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون" الذي تعد صياغة جامدة، ويختار المشرع بين العموم أو التقييد بحسب مقصده[105]، وتُعرّف الصياغة المرنة كذلك بالصياغة غير المحددة أو غير المقيدة[106].

ولا يقصد بالصِياغة المرنة مرونة الدساتير، إذ تشير الأخيرة إلى إمكانية تعديل الدستور وفق إجراءات القوانين العادية[107]. ويستدل على ذلك بكون مرونة الصياغة تنصب على كيفية التعامل مع وضوح قاعدة قانونية معينة، دون المساس بالاستقرار العام للنظام القانوني.

وعند تطبيق القاعدة المرنة، يلتزم القاضي بتعليل حكمه، بما يخضع سلطته التقديرية للرقابة ويضمن الالتزام بأحكام القانون[108]. وعليه، فإن الصياغة المرنة لا تهدد وضوح القانون متى اقترنت بالرقابة القضائية والتعليل الإلزامي، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التكيف العملي دون الإضرار بالحقوق أو بالأمن القانوني.

وقد يُلجأ للصياغة المرنة استثنائيًا لمنح القاضي سلطة تقديرية في تحديد الفعل الجرمي أو لمواكبة التغيرات الاجتماعية[109]، إلا أنّ اعتمادها في القواعد الجزائية لا يفضل، نظرًا لصعوبة تحديد الأفعال المجرمة بدقة، الأمر الذي يستدعي الاستعانة بوسائل مساندة، كالإحالة إلى قوانين أخرى أو مفاهيم اجتماعية ولغوية وشرعية[110].

وفي قضايا الكرامة والسمعة والاعتبار، يلجأ المشرع إلى الصياغة المرنة، مع منح القاضي سلطة تقديرية لتحديد المفاهيم والأفعال المجرّمة في هذا المجال[111]. وتمنح هذه الصياغة القاضي مجالًا لتقدير الوقائع بحسب ظروف كل قضية، لارتباطها بمعانٍ عامة يصعب تحديدها تحديدًا دقيقًا[112].

وتقوم هذه الصياغة على استخدام ألفاظ عامة ومتغيرة، مثل "الآداب" و"المصلحة" و"مدة معقولة"، وهي مصطلحات تتأثر بالعرف والعدالة وظروف الزمان والمكان، مما يكسبها طابعًا مرنًا[113].

ومن أمثلة الألفاظ المرنة: " العذر المقبول، الضرر الجسيم، مضار الجوار غير المألوف، من في حكمه، الحالات العاجلة، الضرورة القصوى"[114].

وتعتمد الصياغة المرنة على فكرة عامة مع ترك التفاصيل لتقدير القاضي[115]، بما يمنحه حرية تقييم كل حالة وفق ظروفها الخاصة، ويعزز العدالة الواقعية والاستجابة للوقائع المتغيرة[116]. كما تقوم على معايير عامة، مثل التوقّعية، والنفعية، والمعقولية، والعدالة، وهو ما يجعل الأحكام أقل ثباتًا[117].

104 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص125.
105 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص67.
106 مرجع سابق، ص68.
107 ابراهيم أيت وركان، محمد المودن، مرجع سابق، ص159.
108 سونيا العش ملاك، مرجع سابق، ص195.
109 علياء يونس علي، "الصياغة المرنة وأثرها على التجريد في القاعدة الجزائية"، "مجلة العلوم القانونية"، جامعة بغداد، 2، 2023، ص480.
110 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص69، 70.
111 مرجع سابق، ص71.
112 نصر الله محمد الشاعر، مرجع سابق، ص36.
113 سونيا العش ملاك، مرجع سابق، ص195.
114 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص30.
115 يوسف الريفي، مرجع سابق، ص208.
116 راضية أمقران، مرجع سابق، ص857.
117 سونيا العش ملاك، مرجع سابق، ص196.

ويقتضي التطبيق السليم لهذا الأسلوب ضبطًا ذاتيًا للقاضي، واعتدالًا في استعمال سلطته التقديرية[118]، إلى جانب وجود إطار رقابي واضح يضمن توجيه هذا التقدير نحو خدمة العدالة الواقعية، دون الإضرار بالأمن القانوني أو باستقرار الحقوق.

وتعزز الصياغة المرنة القدرات التقديرية للقضاة، غير أنها تتطلب التزامًا صارمًا بالضوابط المهنية والقانونية، حتى لا تتحول إلى اجتهاد شخصي[119].

ويؤخذ على أسلوب الصياغة المرنة احتمال تحكم القاضي أو تعسفه في استعمال سلطته التقديرية[120]، وما قد يترتب على ذلك من قلة الاستقرار القانوني[121]، غير أن بعض الفقه يرى أن هذه المخاطر مبالغ فيها، طالما التزم القاضي بالاعتدال والتوازن في تحقيق العدالة دون إفراط أو تحكم[122].

ويلاحظ أن الصياغة المرنة لا تمس وضوح القوانين بحد ذاتها، بل يكمن الخلل في غياب الضوابط المنظمة لها، إذ قد يؤدي منح سلطة تقديرية واسعة دون معايير واضحة إلى تباين الأحكام والإخلال بالأمن القانوني.

الفرع الثالث: الجمع بين الصياغة الجامدة والصياغة المرنة

يتوقف أسلوب الصياغة التشريعية على مضمون القاعدة القانونية؛ فالصياغة الجامدة تهدف إلى ضمان الثبات وحماية المصالح، في حين تسمح الصياغة المرنة بمواكبة التغيرات ومراعاة الحالات الفردية، بما يحقق عدلًا متناسبًا[123].

ويلجأ المشرع إلى الصياغة الجامدة عند الحاجة إلى الحسم والوضوح، كما في تحديد سعر الفائدة ومدد التقادم ومواعيد الطعن، بينما تُستخدم الصياغة المرنة عند الضرورة لمراعاة الظروف الفردية، وعند صياغة الأفعال القانونية، يعتمد المشرع على الحالات العامة والشائعة، نظرًا لصعوبة الإحاطة بجميع الحالات الخاصة[124].

ويرى بعض الفقهاء أن الصياغة المرنة تعد أكثر ملاءمة، لما تتيحه من إمكانية مواجهة التعسف القضائي أو الإداري من خلال الرقابة القضائية وآليات الطعن والتعويض[125].

ولكل من الصياغة الجامدة والمرنة دور أساسي في المجالات التي تستدعي تطبيق كل منهما[126]، فالقانون يحتاج إلى دقة في الصياغة من جهة، وإلى قدر من المرونة يسمح بالتكيف مع المستجدات من جهة أخرى[127]. ويشكّل التوازن بينهما جوهرَ استقرار النظام القانوني وفاعلية تطبيقه.

وعند صياغة القواعد القانونية الهادفة إلى حماية القيم المعنوية والاجتماعية، قد يعتمد المشرع أسلوبًا دقيقًا يحدّد هذه القيم دون منح سلطة تقديرية، أو يلجأ إلى أسلوب مرن يترك للقاضي سلطة التقدير وفقًا للظروف السائدة[128].

118 خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، "جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الأمن القانوني"، "رسالة ماجستير منشورة"، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021، ص17.
119 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص71.
120 عبد العالي عبد العالي حور، مرجع سابق، ص181.
121 أنور سلطان، مرجع سابق، ص97.
122 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص129.
123 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص198.
124 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص73.
125 غازي فيصل مهدي، مرجع سابق، ص9.
126 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص37.
127 مروان محمد محروس المدرس، مرجع سابق، ص504.
128 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص71.

ويتحدد أسلوب الصياغة التشريعية بعدة عوامل؛ أولها مضمون القاعدة القانونية، إذ تتطلب موضوعات مثل التجريم، والضرائب، والقيود على الحقوق أسلوبًا جامدًا، ومع اختلاف ذلك بحسب نوع التشريع ودرجته[129]. وثانيها الجهة المنفذة، حيث يمكن للقاضي التعامل مع الصياغة المرنة بأمان أكبر من الإدارة، لما يتمتع به من كفاءة وضمانات، في حين يزداد القلق عند منح هذه السلطة للإدارة[130]. أما العامل الثالث فيتمثل في السياسة العامة للدولة، إذ يبرر وجود نضج إداري وإدراك للمصلحة العامة منح قدر أكبر من السلطة التقديرية، بينما يستلزم غياب ذلك اللجوء إلى التقييد[131].

ومن الأمثلة على الجمع بين الصياغة الجامدة والمرنة "تحديد حد أدنى وأقصى للعقوبة"، حيث يقيد المشرع القاضي بعدم تجاوز هذه الحدود، مع منحه حرية التقدير داخل هذا النطاق وفق ظروف كل قضية[132].

كما تتحدد صياغة القاعدة القانونية بحسب هدف المشرع بين "فرض" المتمثل في شروط التطبيق، و"الحل" الذي تقرره القاعدة القانونية، وقد يجتمعان في قاعدة واحدة أو يكون كل منهما مستقلاً[133].

ويتعين على الصائغ التشريعي الموازنة بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، والتحلي بقدر من المرونة لتحقيق المصلحة العامة، مع الإحاطة بالوقائع محل القاعدة، بما يضمن حماية الحقوق المكتسبة والحريات الفردية[134].

ويذهب جانب من الفقه إلى أن الجمع بين الصياغتين الجامدة والمرنة يعد أفضل من تفضيل إحداهما على الأخرى[135]، لما يتيحه من مزايا كل منهما وتقليل سلبياتهما[136].

وتستدل الباحثة على أن الصياغة الجامدة فعّالة في حماية الحقوق العامة وضمان العدالة الشكلية، لكنها تحتاج إلى التكامل مع أساليب مرنة عند الضرورة لمراعاة خصوصية الأفراد أو التطورات الاجتماعية، بما يحقق العدالة الجوهرية دون المساس باستقرار القاعدة القانونية.

المطلب الثاني: أساليب الصياغة التشريعية من حيث الوسيلة

تُعد أساليب الصياغة التشريعية وسائل للتعبير عن إرادة المشرع، وتسهم في تسهيل فهم القوانين وتطبيقها. وينقسم هذا المطلب إلى فرعين: الفرع الأول: الصياغة المادية، والفرع الثاني: الصياغة المعنوية.

الفرع الأول: الصياغة المادية

تشير الصياغة المادية إلى عرض القاعدة القانونية بصيغة واقعية واضحة، تمكّن من فهمها والتعرف عليها بسهولة[137]، دون الحاجة إلى جهد ذهني لاستيعاب مضمونها، الأمر الذي يعزز الاستقرار ويكرس الأمن القانوني[138].

129 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص38.
130 مرجع سابق، ص39.
131 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص55.
132 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص129، 130.
133 سونيا العش ملاك، مرجع سابق، ص194.
134 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص62.
135 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص53.
136 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص72.
137 خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، مرجع سابق، ص19.
138 أنور سلطان، مرجع سابق، ص98.

ويلاحظ أن اعتماد الصياغة المادية تهدف إلى تقليل الجهد التفسيري عند التطبيق وجعل القاعدة القانونية أقرب إلى الواقع، غير أن الإفراط فيها قد يؤدي إلى الجمود ويحد من قدرة القاعدة على التعامل مع الحالات المستجدة أو غير المتوقعة.

وتتمثل الصياغة المادية في تضمين القواعد القانونية أحكامًا محددة، كالشروط والموانع والأسباب، مثل تحديد سن الرشد أو اعتبار القتل مانعًا من الميراث، فضلًا عن إبرازها من خلال المظهر الخارجي لتصرفات الأفراد وما يترتب عليها من آثار قانونية[139]، الأمر الذي يوفر الطمأنينة للمخاطبين بها ويضمن حماية حقوقهم[140].

تنقسم الصياغة المادية إلى عدة أنواع، نعرضها على النحو الآتي:

أولًا: الصياغة الكمية (استبدال الكم بالكيف): تعني التعبير عن القواعد القانونية بأرقام محددة، بما يضمن وضوحها ودقتها، ويحول دون الغموض أو التعدد في التفسير[141]. ويؤدي استخدام الأرقام في صياغة القاعدة القانونية إلى حسم الخلاف حول معناها، ومنع النزاع بشأن تفسيرها[142]، إذ تغلق هذه الصياغة باب الاجتهاد واختلاف التأويل، ويتجلى ذلك في أمثلة: كتحديد سن الرشد أو مواعيد الطعن بأرقام دقيقة[143].

وتتميز الصياغة الكمية بالاستقرار والوضوح في التطبيق، كما في تقدير الغبن أو تحديد مدد التقادم، بخلاف الصياغة الكيفية التي تحتمل التأويل. فعلى سبيل المثال، تتحول عبارة "من يضع يده على عين مدة طويلة" في الصياغة الكيفية، إلى صياغة كمية أكثر دقة بقول المشرع "من يضع يده على عين لمدة خمس عشرة سنة..."[144].

ومع ذلك، لا تصلح الصياغة الكمية لجميع القواعد القانونية، وإنما تكون ملائمة على وجه الخصوص في الحالات الشائعة والمتكررة، كتحديد سن الرشد، لما توفره من وضوح وسهولة في التطبيق، أما الصياغة الكيفية، فقد تؤدي إلى تباين التقدير وصعوبة التنبؤ بالنتائج[145].

وتبرز هنا أهمية اختيار أسلوب الصياغة بما يتناسب مع طبيعة الحكم وأثره على الحقوق والمصالح، مع تحقيق توازن يضمن الوضوح والقدرة على التكيف.

يُفضّل عند اعتماد الصياغة الكمية في تحديد المدد أن تكون قصيرة ومحددة، بما يكفل سرعة الفصل في النزاعات، وتحقيق الاستقرار وأمن المجتمع، مع مراعاة مقتضيات المحاكمة العادلة[146]. فالتحديد الزمني الدقيق يمنع التلاعب أو التسويف، ويحقق توازنًا بين سرعة الفصل والأمن القانوني وضمان العدالة.

ويؤدي التحديد الكمي في إطار الصياغة الجامدة إلى تقييد سلطة القاضي التقديرية، لما يتسم به من دقة ووضوح، الأمر الذي يسهم في استقرار المراكز القانونية[147].

139 بوصاق الهواري، فاطمة الزهراء غريبي، "الصياغة وأثرها على صناعة التشريع"، "المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية"، الجزائر، 1، 2024، ص486.
140 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص190.
141 أنور سلطان، مرجع سابق، ص98.
142 راضية أمقران، مرجع سابق، ص858.
143 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص45.
144 عبد الرزاق السنهوري باشا، أحمد حشمت أبو ستيت، مرجع سابق، ص77.
145 أنور سلطان، مرجع سابق، ص98.
146 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص192،191.
147 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص75.

كما تعتمد الصياغة الكمية في القانون الجزائي انسجامًا مع مبدأ الشرعية الجنائية، حيث تُحدد العقوبات والغرامات بصورة رقمية ضمانًا لحماية الحقوق والحريات، ومنعًا للتلاعب أو التحايل في الأحكام، وتستخدم هذه الصياغة أيضًا لتحديد الإطار العام للأحكام الجزائية، كبيان سن المسؤولية الجزائية بالأرقام، تفاديًا لتفاوت درجات النضج بين الأفراد، وقد تمتد كذلك إلى وصف الجريمة لضبط تحقق السلوك الإجرامي بدقة[148].

وتمتاز الصياغة الكمية بوضوحها، إذ تيسر على القاضي تطبيق القواعد القانونية، وتمكّن الأفراد من فهم مراكزهم القانونية على نحو دقيق[149]. غير أن من سلبياتها أنها تقيد سلطة القاضي وتحد من مراعاة اختلاف الظروف الفردية[150]، وقد تتعارض مع قناعته لعدم قدرتها على استيعاب التفاصيل الدقيقة أو النوايا المتغيرة التي يصعب التعبير عنها بالأرقام[151]، مما قد يؤدي إلى تطبيق موحد يفتقر في بعض الحالات إلى العدالة ومراعاة الخصوصية[152].

ويستفاد من ذلك أن الصياغة الكمية من أكثر الأساليب وضوحًا، إلا أنّ نجاحها يعتمد على طبيعة القاعدة القانونية، إذ لا يمكن تطبيق الأرقام الجامدة على جميع الوقائع دون التأثير على مقتضيات العدالة.

ثانياً: الطوائف والتقسيم

تُستخدم صياغة الطوائف والتقسيم لتطبيق القواعد القانونية على فئات محددة، بقصد حماية حقوق مشتركة أو إفراد بعض الفئات بأحكام خاصة، كما هو الحال في تصنيف الجرائم[153].

ويتطلب هذا الأسلوب دقة في تحديد الفئات المشمولة بما يتوافق مع غرض القاعدة القانونية وأثرها القانوني، إذ إن أيَّ تقسيم غير منضبط قد يخل بمبدأ المساواة أو بالعدالة، بينما يسهم التقسيم المدروس في تحقيق توازن بين وضوح القاعدة وحماية الحقوق العامة والخاصة.

ويُعتمد أسلوب التقسيم في الصياغة التشريعية لمعالجة تزاحم المعاني وتنظيمها في إطار منهجي واضح، بما ييسر فهم القاعدة القانونية وتطبيقها، ويتجلى ذلك على سبيل المثال، في تعريف العقد باعتباره التقاء إرادتين لإحداث أثر قانوني، ثم تصنيفه إلى بيع أو إيجار أو هبة بحسب موضوعه[154].

ويعكس هذا الأسلوب إدراك المشرّع بأهمية البناء المنهجي للقاعدة القانونية، لما يحد من تعدد التأويلات، ويحدد نطاق الحقوق والالتزامات بدقة، ويضمن تطبيق الأحكام بما يتوافق مع مقاصدها.

ثالثًا: المثال والحصر

يبين أسلوب الصياغة بالأمثلة كيفية إدراج نماذج توضيحية ضمن القاعدة القانونية، بما يمكن القاضي من القياس عليها عند مواجهة حالات مماثلة لم يرد بشأنها نص صريح، غير أن هذا الأسلوب لا يُعتمد في القواعد الجزائية، نظرًا لحظر القياس فيها[155].

148 مرجع سابق، ص57+58.
149 خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، مرجع سابق، ص23.
150 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص191.
151 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص75.
152 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص29.
153 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص75.
154 عبد الرزاق السنهوري باشا،أحمد حشمت أبو ستيت، مرجع سابق، ص77.
155 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص75.

أما أسلوب الصياغة على سبيل الحصر، فيقوم على تقييد نطاق تطبيق القاعدة القانونية بحالات محددة حصراً، دون إتاحة القياس أو التوسع في التفسير، بما يحقق وضوح القاعدة القانونية واستقرار المعاملات القانونية، ويكفل حماية الحقوق والحريات[156].

ويعزز أسلوب الحصر اليقين القانوني ويحد من التباين في التطبيق، لكنّه يتطلب دقة عالية في تحديد الحالات المشمولة لتجنب استبعاد وقائع تستحق الحماية أو الإخلال بمقاصد المشرّع.

رابعًا: الصياغة الشكلية

تُعد الصياغة الشكلية وسيلة يعتمدها المشرّع لإلزام الأفراد بإتباع إجراءات محددة يترتب عليها آثار قانونية معينة، بما يكفل حمايتهم القانونية[157]. ويسهم هذا الأسلوب في تعزيز اليقين القانوني والحدّ من النزاعات، من خلال ضبط كيفية ممارسة الحقوق وتنفيذ الالتزامات.

وقد يفرض المشرّع رسومًا أو متطلبات شكلية محددة لضمان وضوح القاعدة القانونية واستقرار التعامل بها، كاشتراط الكتابة لإثبات عقد الرهن[158]. وتُعدّ الشكلية في الصياغة التشريعية وسيلة لتعزيز الإثبات، من خلال جعل الكتابة شرطًا لقيام الالتزام أو لانقضائه أو لإبرام العقد ذاته[159].

وتبرز أهمية التسجيل والتوثيق في حماية التصرفات القانونية، مثل تسجيل الرهون العقارية أو توثيق العقود كتابيةً، لما لذلك من دور في تمكين الاحتجاج بهذه التصرفات في مواجهة الغير[160]. كما تُستخدم الصياغة الشكلية عند اشتراط إجراءات أو متطلبات خاصة مرتبطة بالقاعدة القانونية، كالشروط المتعلقة برفع الدعوى أو تقديم الطعن[161].

ويعكس هذا الأسلوب حرص المشرّع على دقة التطبيق وتمكين الأفراد من معرفة حقوقهم وواجباتهم على نحو واضح، كما يسهم في حماية المعاملات من الطعن أو الإبطال، ويعزز استقرار المراكز القانونية.

ونظرًا لاعتماد العقود في الأصل على مبدأ الرضا، ينبغي قصر اشتراط الشكلية على الحالات الضرورية فقط[162]، ولا سيما التصرفات ذات الأثر القانوني الجسيم[163]. ويسعى المشرع من خلال الصياغة الشكلية إلى توفير ضمانات إضافية، كاشتراط أخذ رأي جهة مختصة قبل اتخاذ بعض الإجراءات[164].

وتحمل الصياغة الشكلية معنيين: أولهما خاص يتمثل في إضفاء عناصر خارجية على الوقائع أو الأحكام لضمان ترتيب آثارها القانونية، وثانيهما عام يتعلق بالتعبير الواضح عن القاعدة القانونية بما يمنع الخلاف عند التطبيق[165].

وفي القواعد الجزائية، تهدف الصياغة الشكلية إلى منع التعسف وضمان صحة وعدالة الإجراءات، فضلًا عن حماية كل إجراء من الإهمال أو الضياع[166].

156 خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، مرجع سابق، ص18.
157 أنور سلطان، مرجع سابق، ص99.
158 عبد الرزاق السنهوري باشا،أحمد حشمت أبو ستيت،مرجع سابق، ص76.
159 أنور سلطان، مرجع سابق، ص100.
160 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص47.
161 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص77.
162 مرجع سابق، ص76.
163 أنور سلطان، مرجع سابق، ص99.
164 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص46.
165 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص61.
166 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص193.

وتتميز الصياغة الشكلية بدورها في حماية الحقوق وتوفير وسائل إثبات موثوقة، كما تنبّه المتصرف إلى خطورة الفعل وتمنحه فرصة للتروي قبل الإقدام عليه، وتعد الصياغة الشكلية ركنًا أساسيًا في صحة بعض التصرفات، إذ لا يكتمل انعقادها إلا باتباع الشكل الذي حدده القانون[167]، كما تضمن دقة ووضوحًا وانضباطًا في تنفيذها[168].

وتتمثل سلبيات الصياغة الشكلية في إبطاء إنجاز التصرفات وزيادة التكاليف والرسوم، رغم اتفاق الأطراف[169]. كما قد تتسم أحيانًا بالتعقيد، مما يتيح مجالًا للمماطلة أو التسويف من قبل الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرارات[170].

وتشير هذه السلبيات إلى أهمية التوازن في اعتماد الصياغة الشكلية، من خلال تبسيط الإجراءات لضمان تطبيق فعال للقانون دون الإضرار بالمتعاملين أو تعطيل مصالحهم.

الفرع الثاني: الصياغة المعنوية

الصياغة المعنوية هي عملية ذهنية تهدف إلى تجسيد الفكرة القانونية وربطها بين الواقع العملي والنموذج القانوني المجرد، وتتميز بالمرونة والقدرة على مواكبة التطورات والوقائع المتغيرة التي يصعب ضبطها ماديًا، وتعتمد هذه الصياغة على الجهد الفكري والتصوير الذهني في بيان القاعدة القانونية[171]، ولذلك يطلق عليها وصف "الصياغة الذهنية"[172]، باعتبارها وسيلة من وسائل إعمال التفكير والعقل في القوانين[173].

ويُلاحظ أن فاعلية الصياغة المعنوية تعتمد على وضوح المعايير الذهنية، لضمان عدم تحولها إلى مصدر غموض أو توسع غير منضبط في التفسير.

ويسعى المشرع من خلال هذا الأسلوب إلى توضيح المفاهيم القانونية وتصنيف عناصرها، مع إبراز القواسم المشتركة بين أفراد كل فئة[174]، والتركيز على الجوانب المعنوية للوقائع ودوافعها وظروفها المحيطة، بما يحقق تكييفًا قانونيًا أدق ويسهل الفهم والتطبيق[175]. كما تتيح الصياغة المعنوية للقضاء مرونة كافية للتعامل مع الحالات المعقدة، مع مراعاة خصوصية كل واقعة في إطار القاعدة العامة.

وتتعدد أنواع الصياغة المعنوية، وهي:

أولًا: القرائن القانونية

تعد القرائن القانونية وسيلة ذهنية يعتمدها المشرع لتحويل حالة الشك المحيطة بالتصرفات أو الوقائع إلى درجة من اليقين القانوني، وتُستخدم أساسًا في مجال الإثبات لتيسير الإجراءات وحسم النزاعات، بما يسهم في استقرار المعاملات القانونية[176].

167 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص133.
168 محمد جمال مطلق الذنيبات، "المدخل لدراسة القانون دراسة مقارنة"، مكتبة القانون والاقتصاد، 2012، ص49.
169 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص133.
170 محمد جمال مطلق الذنيبات، مرجع سابق، ص49.
171 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص62.
172 أنور سلطان، مرجع سابق، ص97.
173 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص49.
174 نوفل علي عبدالله الصفو، مرجع سابق، ص76.
175 محمد جمال مطلق الذنيبات، مرجع سابق، ص50.
176 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص193.

ويلجأ المشرع إلى القرائن القانونية كوسيلة لتنظيم الواقع القانوني، رغم أنها تقوم في أصلها على افتراضات قد تصيب الواقع أو تخالفه[177]. وتهدف هذه القرائن إلى ربط واقعة مجهولة بأخرى معلومة، لإسناد حكم قانوني محدد أو ترتيب أثر قانوني معين[178]، وذلك استنادًا إلى غلبة الظن والاحتمال، حيث يفترض تحقق الواقعة المجهولة بمجرد تحقق الواقعة المعلومة المرتبطة بها[179].

ويلجأ إليها المشرّع عند تعذر إثبات الواقعة بدليل مادي قاطع، أو عند صعوبة الوصول إلى الحقيقة الواقعية، فيقدّم اليقين القانوني على اليقين الفعلي تحقيقاً لمصلحة قانونية راجحة[180].

وتنقسم القرائن القانونية إلى نوعين:

أولًا: القرائن البسيطة: هي قرائن يجوز دحضها بإثبات العكس، وذلك باستخدام مختلف وسائل الإثبات، ما لم ينص القانون على وسيلة محددة لذلك[181].

ثانيًا: القرائن القاطعة: وهي قرائن لا تقبل إثبات العكس، فليست مجرد وسيلة من وسائل الإثبات، بل تتحول إلى قاعدة موضوعية تتصل بأصل الحق ذاته[182].

ويلجأ المشرع إلى هذا النوع استثناءً لتحقيق غايات محددة، سواء في الأحكام الموضوعية أو في مجال الإثبات[183]، عندما يرى أنّ المصلحة العامة أو استقرار المعاملات يبرران ذلك.

وتصنف بعض القرائن على أنها قاطعة، لأن مخالفتها للواقع تضعف فاعليتها[184]، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قرينة مسؤولية حارس الحيوان، حيث يُفترض خطأه افتراضًا لا يقبل النفي، حتى لو أثبت اتخاذه للاحتياطات اللازمة، وذلك حماية للغير وتأكيدًا لمبدأ تحمل التبعة[185].

ويرى عدد من الشرّاح أن القرائن القانونية القاطعة تعد قيدًا على وسائل الإثبات، الأمر الذي يقتضي حصرها في أضيق نطاق ممكن، وعدم اللجوء إليها إلا لتحقيق مصلحة عامة راجحة، وفي هذا الإطار، يميز الفقه بين صورتين بارزتين لهذا النوع من القرائن: الأولى، قرينة مطابقة الحكم للحقيقة، التي تفترض صحة الحكم متى استوفت أسبابه وشروطه القانونية، وذلك ضمانًا لاستقرار المراكز القانونية، ومنع تضارب الأحكام وتعزيز الثقة في القضاء، والثانية، قرينة العلم بالقانون بعد نشره، حيث يفترض علم الكافة بالقانون بمجرد نشره، ولا يُقبل الادعاء بجهله أو الدفع بعكس ذلك[186].

وتُعد القرينة القانونية القاطعة نموذجًا للصياغة الجامدة التي يعتمدها المشرّع لتحقيق أهداف محددة تفرضها طبيعة المرحلة أو الظروف القائمة[187]، مع ضرورة مراعاة المبادئ الدستورية، ولا سيما مبدأ براءة المتهم وتحميل عبء الإثبات لجهة الادعاء في المجال الجزائي[188].

177 سونيا العش ملاك، مرجع سابق، ص198.
178 أنور سلطان، مرجع سابق، ص101.
179 محمد جمال مطلق الذنيبات، مرجع سابق، ص50.
180 راضية أمقران، مرجع سابق، ص859.
181 المادة (107) من قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م وتعديلاته، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد (38).
182 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص194.
183 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص49.
184 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص137.
185 أنور سلطان، مرجع سابق، ص102.
186 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص195.
187عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص50.
188 محمود علاوي الحمادة، مرجع سابق، ص64.

وتتجلى الحكمة التشريعية من اعتماد القرائن القانونية في عدة جوانب، من أبرزها: منع التحايل على القانون، كما في تصرفات المريض في مرض الموت بقصد الإضرار بالورثة، إذ تعد هذه التصرفات في حكم الوصية ولا تنفذ إلا في حدود الثلث؛ وتخفيف عبء الإثبات عن من يواجه صعوبة في تقديم الدليل، من خلال نقل هذا العبء إلى الطرف الآخر، مثل اعتبار وصول التعبير عن الإرادة إلى المتعاقد الآخر كافيًا لانعقاد العقد، فضلًا عن تكريس ما جرى به العمل واستقر عليه التعامل، كاعتبار دفع جزء من الأجرة قرينة على سداد الأجرة السابقة[189]، بما يخفف عن المستأجر عبء الاحتفاظ بالإيصالات[190].

ويطلق بعض الفقهاء على القرائن القانونية وصف "الأوضاع الفرضية"، إذ تقوم على افتراض وقوع الغالب في الحياة العملية، كما في اعتبار حيازة المنقول دليلًا على الملكية متى اقترنت بعقد صحيح وحسن نية، وذلك بقصد حسم نزاعات الملكية وتحقيق استقرار المعاملات والمراكز القانونية[191].

ويُستخلص أنّ القرائن القانونية تعد وسيلة فعّالة لتخفيف عبء الإثبات، إلّا أنّ الإفراط في اعتماد القرائن القاطعة قد يقيّد حقوق الدفاع، ما يستلزم حصر استخدامها في الحالات الضرورية وبما يراعي مبادئ العدالة والإنصاف.

ثانيًا: الحيل القانونية أو الافتراض القانوني

الحيل أو الافتراضات القانونية تصور ذهني يتعمد فيه المشرع مخالفة الواقع لتحقيق غاية قانونية محددة، كما في اعتبار المفقود ميتًا بعد انقضاء مدة معينة رغم احتمال بقائه حيًا، وذلك حماية لمصلحة الزوجة أو الورثة وتنظيمًا للآثار القانونية المترتبة على الوفاة، كتوزيع التركة[192]. ويُقصد بالافتراض القانوني اعتبار أمر غير حقيقي كأنه حقيقي، لتطبيق القاعدة القانونية وإنتاج آثار لا يمكن تحقيقها إلا بهذا الأسلوب[193].

ومن أمثلة الافتراض القانوني، اعتبار الجنين موجودًا في مسائل الميراث أو الوصية أو التبرع، بحيث ترتب له حقوق قانونية رغم عدم اكتمال وجوده الفعلي[194]. وهو ما يعكس الوظيفة العملية لهذا الأسلوب في سد الفراغ التشريعي ومواكبة الوقائع الخاصة.

ولا تدرك الحيل أو الافتراضات القانوني إلا من خلال وسائل مصطنعة[195]، يتوسّل بها المشرع لتحقيق مقاصده، إذ يتيح الافتراض القانوني تعديل آثار القاعدة القانونية دون الحاجة إلى تغيير أحكامها أو إعادة صياغتها[196].

ويعد الافتراض القانوني تقنية تشريعية تتجاوز الواقع، بوصفه نوعًا من "الكذب الفني" تفرضه الضرورة، كما في إضفاء الشخصية القانونية على الأشخاص المعنويين، وقد وصفه بعض الشرّاح ب"قرينة المجاز"، إذ يفترض المشرّع واقعة أو مركزًا غير حقيقي لتحقيق نتائج قانونية محددة وحلول تشريعية عملية، رغم مخالفتها للواقع[197].

189 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص135.
190 عليوة مصطفى فتح الباب، مرجع سابق، ص50.
191 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص80.
192 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص143.
193 إسراء عبد الزهرة كاطع، "الافتراض القانوني"، "مجلة الجامعة العراقية"، العراق، 1، 2023، ص443.
194 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص144.
195 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص83.
196 خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، مرجع سابق، ص25.
197 شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، مرجع سابق، ص196.

ويطلق على الحيل أو الافتراضات القانونية أيضًا وصف "الأوضاع الصورية"، إذ يلحق المشرّع حكمًا بواقعة أو مركز مخالف للحقيقة، ليمنحه الأثر القانوني ذاته[198].

من أمثلة ذلك اعتبار الماشية والأدوات المخصصة لاستغلال العقار جزءًا منه، أو اعتبار بعض الأموال منقولة بحسب المآل، كالأنقاض الناتجة عن هدم البناء، التي تُعامل في الأصل معاملة العقار، ثم تكتسب وصف المنقول بعد الهدم[199]، بما يترتب عليه إخضاعها لأحكام البيع أو الحجز أو الرهن الخاصة بالمنقولات[200].

وتستدل الباحثة على أن هذا الأسلوب يمنح المشرّع مرونة في التعامل مع الواقع الاقتصادي والمعاملات العملية، ويساعد على حماية الحقوق وتفادي النزاعات، إلا أنه يطرح تحديات تطبيقية، خاصة في تقدير القاضي لتحويل العقار إلى منقول وحدود الحقوق المترتبة، ما يستلزم وضع معايير دقيقة لضمان وضوح واستقرار الأحكام.

ومن ميزات الصياغة بأسلوب الحيل أو الافتراض القانوني أنها تشكل وسيلة فعّالة لمعالجة مشكلات عملية يعجز الواقع العملي عن استيعابها[201]، كتوريث الجنين[202]، بما يحقق المصلحة العامة ويسهم في حفظ أمن المجتمع واستقراره[203].

إلا أن استخدام هذا الأسلوب يتطلب الحذر وعدم التوسع في تفسيره، لأنه قد يفضي إلى نتائج مخالفة للحقيقة والواقع[204]، ونظرًا لخطورته، يُستحسن حصره في أضيق الحدود وللحالات الاستثنائية فقط[205].

ثالثًا: الأوضاع التصويرية

يجوز للمشرّع توظيف الصياغة المعنوية من خلال الأوضاع التصويرية بإلحاق حكم معلوم بحالة غير منصوص عليها صراحة، متى توافرت بينهما درجة من التماثل وعدم التعارض، كما في إسباغ أحكام الملكية الأدبية والفنية على غرار الملكية المادية، أو تنظيم الشخصية المعنوية وفق النموذج القانوني للشخصية الطبيعية[206].

ويعد هذا الأسلوب أداة فعالة لتوسيع نطاق تطبيق القواعد القائمة دون الحاجة إلى تعديلها، بما يحقق قدرًا من المرونة التشريعية ومواكبة التطورات العملية. غير أنّ اللجوء إلى الأوضاع التصويرية يقتضي اعتماد معايير دقيقة تضمن ملاءمتها للواقع العملي، وتمنع ما قد ينشأ عنها من تناقضات أو مساس بالحقوق والحريات الأساسية.

ويستخلص من ذلك أن الأوضاع التصويرية تمثل أسلوبًا تشريعيًا مبتكرًا لتعزيز الحماية القانونية وتطوير القواعد القانونية القائمة، إلا أنّ نجاحها يظل مرهونًا بمدى انسجامها مع المبادئ العامة للنظام القانوني واحترامها للضمانات الأساسية، تحقيقًا للتوازن بين الابتكار التشريعي واستقرار الحقوق.

198 سونيا العش ملاك، مرجع سابق، ص197.
199 عبد الرزاق السنهوري باشا، أحمد حشمت أبو ستيت، مرجع سابق، ص79.
200 مرجع سابق، ص80.
201 محمد جمال مطلق الذنيبات، مرجع سابق، ص50.
202 عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص85.
203 خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، مرجع سابق، ص25.
204 خالد جمال أحمد حسن، مرجع سابق، ص144.
205 محمد جمال مطلق الذنيبات، مرجع سابق، ص51.
206 عبد الرزاق السنهوري باشا، أحمد حشمت أبو ستيت، مرجع سابق، ص79.

الخاتمة:

النتائج:

1. غياب المعايير المنهجية الواضحة في الصياغة التشريعية يؤدي إلى اضطراب التطبيق العملي للقواعد القانونية، وزيادة العبء على الأجهزة القضائية والإدارية نتيجة تعدد التفسيرات واختلاف الاجتهادات.
2. وجود تباين فقهي في استخدام بعض المصطلحات المرتبطة بأساليب الصياغة المعنوية يؤثر سلبًا على وضوح القواعد القانونية وتوحيد تفسيرها.
3. الإشكال لا يكمن في اعتماد أسلوب صياغة معين بحد ذاته، بل في غياب المعايير التي تضبط استعمال كل أسلوب، ما يؤثر على استقرار التفسير ويؤثر على الأمن القانوني.
4. إن الجمع المدروس بين الصياغة الجامدة والمرنة، وبين الصياغة المادية والمعنوية، من أنجح الأساليب التشريعية لتحقيق التوازن بين استقرار القواعد القانونية وقدرتها على مواكبة التطورات الاجتماعية.

التوصيات:

1. اعتماد معايير منهجية واضحة وموحّدة في الصياغة التشريعية للحد من الغموض ويعزز التطبيق السليم والفعال للقواعد القانونية.
2. توحيد المصطلحات القانونية المرتبطة بأساليب الصياغة المعنوية وضبط مدلولاتها الاصطلاحية لتعزيز استقرارها الفقهي وتجنب التباين في التفسير والتطبيق.
3. عدم التمسك بأسلوب تشريعي واحد، واختيار الأسلوب الأنسب وفق طبيعة القاعدة القانونية وأهدافها، مع إيلاء اهتمام خاص للقواعد التي تمس الحقوق والحريات أو تفرض التزامات جزائية أو مالية.
4. تبنّي منهج تشريعي يجمع بحذر بين الصياغة الجامدة والمرنة والوسائل المادية والمعنوية، بعد دراسة مسبقة، لضمان التوازن بين استقرار القواعد القانونية وقدرتها على مواكبة التطورات الاجتماعية، مع تعزيز العدالة وحسن التطبيق.

المصادر والمراجع:

المصادر:

قانون البينات الفلسطيني رقم (4) لسنة 2001م وتعديلاته.

قائمة المراجع:

أولًا: الكتب العربية

- أنور سلطان، "المبادئ القانونية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2005.
- سعيد أحمد بيومي، "لغة القانون في ضوء علم لغة النص دراسة في التماسك النصي"، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2010.
- عبد الرزاق السنهوري باشا، أحمد حشمت أبو ستيت، "أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون"، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1950.
- عبد القادر الشيخلي، "الصياغة القانونية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- عليوة مصطفى فتح الباب، "الوسيط في سن وصياغة وتفسير التشريعات"، دار الكتاب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات، القاهرة، 2012.
- محمد جمال مطلق الذنيبات، "المدخل لدراسة القانون دراسة مقارنة"، مكتبة القانون والاقتصاد، 2012.

ثانيًا: الرسائل العلمية

- خنفر محمد، بن الشيخ إسماعيل، "جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الأمن القانوني"، "رسالة ماجستير منشورة"، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2021.
- محمود علاوي الحمادة، "أصول وضوابط الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية: دراسة مقارنة"، "رسالة ماجستير منشورة"، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2022.
- نصر الله محمد الشاعر، "الأصول اللغوية في صياغة النصوص التشريعية: التشريعات الفلسطينية مثالاً"، "رسالة دكتوراة منشورة"، قسم اللغة العربية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2013.

ثالثًا: المجلات العلمية

- إبراهيم أيت وركان، محمد المودن، "متطلبات جودة الصياغة التشريعية"، "كلية العلوم القانونية والاقتصادية"، مراكش، 2022.
- إسراء عبد الزهرة كاطع، "الافتراض القانوني"، "مجلة الجامعة العراقية"، العراق،1، 2023.
- أمينة غيلاس، "الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني"، "مجلة الحقوق والحريات"، الجزائر، 2، 2022.

- أية عباس بلغيت، "صياغة النصوص القانونية: ماذا بعد؟"،"كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش، 2022.
- بدر القاسمي، "رداءة الصياغة التشريعية وسبل تجاوزها"، "مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية"، المغرب،31، 2024.
- بن حفاف إسماعيل، "الصياغة التشريعية ودورها في خدمة التشريع"، "جامعة الجلفة"، 2013.
- بوصاق الهواري، فاطمة الزهراء غريبي، "الصياغة وأثرها على صناعة التشريع"، "المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية"، الجزائر،1، 2024.
- جديدي ضياء الدين رمضان، "ضوابط جودة الصياغة التشريعية"، "مجلة الحقوق والحريات"، الجزائر،2، 2022.
- خالد جمال أحمد حسن، "ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها"، "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية"، الكويت، 5، 2017.
- راضية أمقران، "الصياغة التشريعية وتحقيق الأمن القانوني"، "مجلة دفاتر البحوث العلمية"، الجزائر، 1، 2023.
- سامية رايس، "مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري"، "مجلة النبراس للدراسات القانونية"، الجزائر،1، 2021.
- سلطان ناصر السويدي، محمد ياسين،"دور هيئة التشريع في مجال الصياغة التشريعية"، "هيئة التشريع والرأي القانونية"، البحرين،4، 2015.
- سونيا العش ملاك، "الصياغة التشريعية في القانون القطري: قراءة في ضوابط صياغة النصوص القانونية"، "مجلة الدراسات القانونية والأمنية"، جامعة قطر،1، 2021.
- شاكر نوري إسماعيل، كاظم عبدالله الشمري، "أصول الصياغة التشريعية للقاعدة الإجرائية الجزائية"، "مجلة العلوم القانونية"، بغداد، 34، 2019.
- شيشون عبلة، خلفة نادية، "الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر"، "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، الجزائر،1، 2022.
- طارق سعيد، "الصكوك التشريعية وقواعد صياغتها"، "مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية"، دمشق،3، 2022.
- طالب حسن موسى، "الصياغة التشريعية"، "المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية"، الأردن،21، 2019.
- عبد الحي يحي، والأزهر لعبيدي، "وضوح القاعدة القانونية كمبدأ من مبادئ الأمن القانوني"، "المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية"، الجزائر،3، 2022.
- عبد العالي عبد العالي حور، "قواعد الصياغة التشريعية: قراءة في بعض مقتضيات ظهير 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية"،" كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش، 2022.

- علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد، "مبدأ وضوح النصوص القانونية في ضوء أحكام القضاء الدستوري دراسة مقارنة"، "مجلة البحوث القانونية والاقتصادية"، القاهرة،84، 2023.
- علي أحمد حسن اللهيبي، "قواعد صياغة النص التشريعي"، "مجلة العلوم القانونية"، جامعة بغداد،1، 2019.
- علي مجيد العكيلي، "مبدأ الوضوح في النصوص القانونية ودوره في تحقيق الأمن القانوني"، "مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية"، العراق، 48، 2024.
- علياء يونس علي، "الصياغة المرنة وأثرها على التجريد في القاعدة الجزائية"، "مجلة العلوم القانونية"، جامعة بغداد، 2، 2023.
- عيد أحمد الحسبان، "الصياغة التشريعية للقانون المؤقت لانتخاب مجلس النواب: دراسة تحليلية نقدية"، "مجلة الشريعة والقانون"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 50، 2012.
- غازي فيصل مهدي، "دليل الصياغة التشريعية"، "مجلة الحقوق"، العراق،18، 2012.
- كمال سليماني، نوال ايراين، "علاقة القضاء الدستوري بهيئات الصياغة التشريعية ودوره في تحقيق جودة القانون"، "مجلة السياسية العالمية"، الجزائر،1، 2024.
- ليث كمال يعقوب نصراوين، "متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة وأثرها على الإصلاح القانوني"، "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية"، الكويت،5، 2017.
- مازن ليلو راضي، "اليقين القانوني من خلال الوضوح وسهولة الوصول إلى القانون"، "مجلة العلوم القانونية"، جماعة بغداد،1، 2019.
- مروان محمد محروس المدرس، "رقابة القضاء الدستوري على الصياغة التشريعية"، "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية"، الكويت، 5، 2017.
- محمد الغالي، "في العلاقة بين علم المصطلحات القانونية وفن الصياغة التشريعية"، "كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش،1، 2017.
- محمد محروك، "إشكالية صياغة التشريع في القانون المغربي"، "كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية"، مراكش،1، 2017.
- مولاي بلقاسم، "الصياغة القانونية ودورها في تحقيق فكرة الأمن القانوني"، "مجلة القانون والعلوم السياسية"، الجزائر،1، 2022.
- نوفل علي عبدالله الصفو، "أساليب الصياغة القانونية للنصوص الجنائية"، "مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية"، العراق،2، 2013.
- يخلف توري، "مقومات ومعايير جودة الصياغة التشريعية"، "كلية الحقوق والعلوم السياسية"، الجزائر،1، 2023.
- يوسف الريفي، "مقومات الصياغة التشريعية الجيدة"، "منشورات مجلة العلوم القانونية- سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية"، وجدة، 18، 2023.

رابعًا: الأدلة

- مجلس النواب العراقي، "دليل الصياغة التشريعية"، بغداد،2014.
- وزارة العدل- ديوان الفتوى والتشريع، معهد الحقوق- جامعة بير زيت، دليل الصياغة التشريعية، فلسطين، 2000.

خامسًا: المواقع القانونية الإلكترونية

- موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية (مقام)، كلية الحقوق/ جامعة النجاح الوطنية www.maqam.najah.edu